دمشق تعرقل زيارة وفد أردني لتطبيع العلاقات

سوريا : قوات النظام تدخل ضواحي معرة النعمان

أفراد من قوات النظام السوري

مسلحون تابعون للحرس الثوري الإيراني في سوريا

دمشق – «وكالات» : مازال الرفض السوري الرسمي لمشاركة شخصيتين أردنيتين شغلتا مناصب رفيعة في حكومات سابقة، بالوفد الأردني غير الرسمي لتطبيع العلاقات، يؤخر ترتيبات زيارة إلى دمشق منذ أكثر من شهر.

وتقول مصادر من الوفد، إن الرفض السوري لهاتين الشخصيتين، يأتي على أساس مواقفهما من توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل (وادي عربة) في 1994.

وكان الوفد من المفترض أن يقوم بزيارة إلى دمشق منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ولقاء الرئيس السوري بشار الأسد، لتطوير العلاقة «الفاترة» بين البلدين، إلا أن الزيارة أعلن تأجيلها إلى أجل غير مسمى.

ويضم الوفد الذي يرأسه رئيس الوزراء السابق طاهر المصري، ووزير السياحة والآثار الأسبق الدكتور طالب الرفاعي ووزير الدولة الأسبق مجحم الخريشا والعين السابق رئيس غرفة تجارة الأردن نائل الكباريتي، ورئيس لجنة مناهضة الصهيونية عزمي منصور، ورئيس لجنة الإسناد الشعبية لسوريا اللواء المتقاعد ناجي الزعبي، ورئيس لجنة الإخوة البرلمانية الأردنية – السورية النائب طارق خوري، والنائب المهندس خالد رمضان والنائب قيس زيادين، إضافة إلى رموز تجارية وصناعية بالأردن.

وأعلن سابقا أن عدداً من أعضاء الوفد انسحبوا، وأبرزهم وزير الداخلية الأسبق سمير الحباشنة، فيما اعتذر آخرون عن المشاركة في الزيارة «لارتباطات خاصة بهم» كما قالوا، في الوقت الذي رجحت فيه المصادر أن انسحابهم يعود إلى مخاوف الكثير من أعضاء الوفد، خاصة الاقتصاديين منهم من الملاحقة والمقاطعة الأمريكية لهم ولبضائعهم، ما أبقى الموعد الجديد للزيارة غير محدد حتى الآن.

وكان الملحق التجاري الأمريكي، طلب بداية العام الحالي من قطاعي الصناعة والتجارة خلال لقائه مع فعاليات تجارية، الابتعاد عن الشان السوري والاكتفاء بالتعامل مع العراق.

إلى ذلك أقر رئيس لجنة الإخوة البرلمانية الأردنية – السورية النائب طارق خوري في تصريح، بأن «سوريا رفضت مشاركة عضوين في الوفد على خلفية مواقفهما من اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية»، رافضا الكشف عن هويتهما.

بيد أن خوري، قال إن موعد الزيارة سيتحدد بعد يوم الثلاثاء المقبل، مرجحا أن يتم تحديد الموعد في فبراير المقبل.

وأضاف خوري أن «الوفد حاصل على ضوء أخضر من الجانب السوري للقيام بالزيارة»، مشيرا إلى أن «الجانب الرسمي الأردني لا يوجد لديه موانع في ذلك».

وقال، إن «مهمة الوفد هي تطبيع العلاقات بين الدولتين الشقيقتين على المستوى السياسي وتقريب وجهات النظر، إضافة إلى العمل على تذليل العوائق أمام حركة النقل والتجارة بين البلدين».

وهذا الوفد الأردني ليس الأول الذي كان سيزور دمشق، بعد إعادة افتتاح المعبر الحدودي بينهما نهاية العام الماضي، لكنه الأول من هذا الوزن السياسي الرفيع، وهو ما كان تجار يعلقون الآمال عليه في إعادة توطيد العلاقة بين البلدين الشقيقين.

ويعامل الأردن سوريا بالمثل فيما يتعلق بالتجارة، إذ يمنع الاستيراد من سوريا، فيما بقيت حركة التجارة بين البلدين متوقفة على تجارة فردية يمارسها من يسمون في الأردن «بحارة» والذين يقومون بإدخال سلع بسياراتهم ضمن الحد المسوح لهم به كمسافرين والاتجار بها.

من ناحية أخرى تواصل قوات النظام السوري تقدمها في محيط مدينة معرة النعمان في ريف إدلب، على حساب الفصائل المقاتلة والتنظيمات الجهادية.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان، أمس الأحد، إن قوات النظام وصلت مشارف مدينة معرة النعمان على بعد مئات الأمتار، وقطعت الطريق الدولي حلب–دمشق، وطرق الإمداد للفصائل هناك، بعد أن سيطرت على بلدتي تلمنس ومعرشمشة.

وبذلك، تكون 6 بلدات في ريف إدلب، سقطت تباعاً خلال الـ24 ساعة الماضية بيد النظام وهي تلمنس ومعرشمشة والدير الشرقي والدير الغربي ومعرشمارين ومعرانة، بالإضافة لمواقع أخرى في المنطقة.

ووثق المرصد مزيداً من الخسائر البشرية جراء القصف والاشتباكات، حيث ارتفع عدد قتلى قوات النظام منذ بدء الهجمات مساء أمس إلى 40، كما ارتفع عدد قتلى المقاتلين جراء القصف والاشتباكات إلى 55 بينهم 45 من الإرهابيين.

من جهة أخرى كشف قائد عسكري في «الجبهة الوطنية للتحرير» التابعة للجيش السوري الحر المعارض، مقتل أكثر من 25 عنصرا من قوات الحرس الثوري الإيراني على أطراف مدينة حلب السبت.

وقال القائد العسكري الذي طلب عدم ذكر اسمه، «قتل أكثر من 20 عنصرا بينهم ضابطان من قوات الحرس الثوري الإيراني وأصيب أكثر من 13 آخرين، فضلاً عن تدمير عربة نقل جنود وسيارتين دفع رباعي في هجوم شنه مقاتلون من المعارضة السورية على محور جبهة أكثار البذار شمال غرب مدينة حلب».

وأضاف القائد العسكري، «شن مقاتلو المعارضة هجوماً على نقاط الإيرانيين، وعندما طلبوا تعزيزات وصلت عربة نقل الجنود والسيارتان وتم تدميرهم بصواريخ مضادة للدروع، كما تم تدمير دبابة للقوات الإيرانية، وقتل 5 عناصر على محور بيوت المهنا شمال غرب مدينة حلب».

يأتي هذا فيما تتواصل المعارك في ريف إدلب الشرقي بين القوات الحكومية وفصائل المعارضة على أطراف مدينة معرة النعمان.

وقال مصدر مقرب من القوات الحكومية السورية، «سيطر الجيش السوري مساء اليوم على قرية تلمنس شرق مدينة النعمان، ووصل الجيش السوري على أطراف مدينة معرة النعمان بمسافة حوالي 2 كم، وأصبحت الأحياء الشرقية مرصودة ناريا».

وأشار المصدر إلى أنه بعد سيطرة القوات على تلة السوده وقرية معرشمشة شرق المدينة، تصبح جميع أحياء مدينة معرة النعمان والطريق المؤدية إليها ساقطة ناريا.

وأضاف المصدر، أن هناك معارك عنيفة جدا على أطراف بلدة معرشمارين جنوب شرق المدينة مع بدء التقدم إليها من محور تلمنس والدير الشرقي وسط قصف مدفعي وصاروخي على مواقع مسلحي المعارضة على أطراف المدينة، ما أسفر عن مقتل وجرح العشرات من مسلحي المعارضة.

واعترف قائد ميداني في «جيش العزة» التابع للجيش السوري الحر بسيطرة القوات الحكومية على بلدة تلمنس وأن معارك عنيفة تجري على أطراف قريتي معرشمارين ومعرشمشة.

وأضاف القائد الميداني، أن هناك عشرات القتلى والجرحى من القوات الحكومية السورية والروسية جراء المعارك في بلدة تلمنس وجبهة معرشمشة.

من ناحية أخرى برّرت الحكومة السورية السبت العمليات التي قتل فيها عشرات المدنيين خلال الأيام الأخيرة في محافظتي حلب وإدلب، شمال غرب البلاد، في رسالة للأمم المتحدة أكدت فيها أنها رد على هجمات «الإرهابيين» و«مناشدات» المواطنين.

وذكرت وزارة الخارجية السورية في بيان «العمليات العسكرية التي ينفذها الجيش العربي السوري وحلفاؤه في محافظتي حلب وإدلب تأتي استجابة لمناشدات المواطنين السوريين ورداً على تلك الجرائم المنهجية التي ترتكبها تلك المجموعات الإرهابية المسلحة».

وكشفت الحكومة السورية أن الرسالة التي بعث بها السبت إلى الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ومجلس الأمن الدولي تندد بالهجمات «المستمرة» على مدنيين من جبهة النصرة الفرع السوري السابق لتنظيم القاعدة في سوريا والهدف الرئيسي لدمشق وموسكو حليفها الرئيسي في آخر معقل للمعارضة في سوريا.

وحذرت سوريا في الرسالتين من أن العمليات العسكرية «للقضاء على الإرهابيين» من تنظيم داعش وجبهة النصرة وتنظيمات أخرى «لن تتوقف حتى القضاء على هؤلاء الإرهابيين الذين يهددون سلامة وأمن المدنيين السوريين، وذلك بموجب التزاماتها وفقا للدستور وللقوانين الدولية».

واتهم المعارضين بمنع المواطنين من الخروج من هذه الأراضي عبر الممرات الإنسانية الثلاثة التي فتحت في إدلب وحلب وحماة منذ أسبوعين.

وأكدت وزارة الخارجية السورية مقتل 23 مدنيا الأسبوع الماضي في هجمات للمعارضين.

ودخل في 12 من الشهر الجاري اتفاق لوقف إطلاق النار بين روسيا وتركيا، داعمة المعارضة في المنطقة حيز التنفيذ، لكنه استمر أيام فقط.

مقتل وجرح العشرات من الحرس الثوري في حلب

مصر تفرج عن 3000 سجين

القاهرة – «وكالات» : أفرجت وزارة الداخلية المصرية السبت عن أكثر من 3000 نزيل في سجونها بمناسبة عيد الشرطة في البلاد.

وأعلنت الوزارة عبر صفحتها على فيس بوك أنه سيتم العفو عن 2957 نزيلاً والإفراج الشرطي لـ498 نزيلاً.

وأفادت الوزارة أن القرار يأتي بمناسبة الاحتفال بعيد الشرطة وتنفيذاً لقرار رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي بشأن الإفراج بالعفو عن باقي مدة العقوبة بالنسبة لبعض المحكوم عليهم الذين استوفوا شروط العفو.

«الصحة» الأردنية: «حجر صحي» للعائدين من الصين 14 يوماً

جهاز كشف حرارة

عمان – «وكالات» : كشف وزير الصحة الأردني عن إمكانية وضع العائدين من الصين في حجر صحي لمدة 14 يوما، مع انتشار فيروس كورونا في أكثر من دولة حول العالم.

ونقلت صحيفة «الغد» الأردنية أن الحجر الصحي سيكون من ضمن خطة أعلن عنها وزير الصحة الأردني سعد جابر لمواجهة كورونا، إضافة إلى تجهيز فريق مختص بالحرب الكيماوية الجرثومية.

وقال جابر لمجموعة من الصحفيين مساء السبت، إن العدد الذي سجل للعودة للأردن بحدود 55 أردنياً، من أصل 59 كانوا أبلغوا السفارة نيتهم العودة للمملكة. وأكد أن الأردن سيخلي كل مواطن يرغب بالعودة من الصين.

وأوضح جابر أن جاهزية الوزارة ستشمل تحديد الفحوصات المخبرية اللازمة للكشف عن المرض، فضلاً عن أن هناك جاهزية لنشر 10 مستشفيات ميدانية في حال تطور المرض، إضافة إلى خطة للتعامل مع المدارس.

ماكرون يشدد على ضرورة إجراء الإصلاحات في لبنان

مظاهرات في بيروت تحت عنوان «لا ثقة» بالحكومة

بيروت – «وكالات» : عبّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون السبت عن «رغبته في تطبيق الإصلاحات التي تستجيب لتطلعات الشعب اللبناني»، الناقم على الطبقة السياسية وذلك خلال محادثة هاتفية مع نظيره اللبناني ميشال عون.

وأعلن قصر الإليزيه أن رئيس الجمهورية «نقل رسالة دعم للبنان وأكد تمسكه بأمن لبنان ووحدته واستقراره. كما عبر رئيس الجمهورية عن رغبة في تطبيق إصلاحات تلبي طموحات اللبنانيين».

والخميس دعت وزارة الخارجية رئيس الوزراء اللبناني الجديد حسان دياب لاتخاذ «إجراءات عاجلة تسمح باستعادة الثقة» في لبنان.

وبعد أزمة سياسية استمرت لأسابيع بات لهذا البلد حكومة جديدة الثلاثاء عليها تحريك عجلة الاقتصاد المتهاوي واقناع المتظاهرين المعارضين للطبقة السياسية.

لكن حركة الاحتجاج التي انطلقت في 17 اكتوبر تعتبر بأن الوزراء الجدد شخصيات تابعة لهذه الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد وعدم الكفاءة. وكانت مواجهات مع شرطة مكافحة الشغب اسفرت الأربعاء عن سقوط 22 جريحا في بيروت.

ويدعم الحكومة طرف سياسي واحد هو حزب الله الموالي لإيران مع حلفائه الذين يتمتعون بالغالبية في البرلمان بينهم حركة أمل والتيار الوطني الحر الذي اسسه الرئيس عون.

وخلال اجتماع في باريس في ديسمبر ربطت الجهات الدولية الرئيسية الداعمة للبنان أي مساعدة مالية لهذا البلد بتشكيل حكومة «فعالة وذات مصداقية» تقوم بـ«إصلاحات طارئة» بسرعة.

من ناحية أخرى انطلقت مظاهرات عدة بعد ظهر السبت، من مناطق مختلفة في العاصمة بيروت تحت عنوان «لا ثقة» بالحكومة الجديدة، وسط إجراءات أمنية مشددة اتخذتها القوى الأمنية، وذلك استكمالا للاحتجاجات الشعبية التي انطلقت منذ 101 يوم.

وانطلق عدد من المتظاهرين من مستديرة الدورة شرق بيروت في مظاهرة توجهت إلى مؤسسة كهرباء لبنان في بيروت، ومنها تتوجه إلى ساحة الشهداء وساحة النجمة في وسط بيروت.

وحمل المتظاهرون لافتة كبيرة كتب عليها «لا ثقة» لحكومة المحاصصة» وللمطالبة بـ«حكومة إنقاذ».

واتجهت مسيرة أخرى من المتظاهرين من ساحة ساسين في الأشرفية في بيروت، إلى محيط مجلس النواب تحت عنوان «لن ندفع الثمن».

وأعلن المتظاهرون عدم ثقتهم بهذه الحكومة.

وانطلقت مظاهرة ثالثة من أمام ثكنة الحلو، في بيروت إلى وسط العاصمة بالقرب من مجلس النيابي.

مظاهرات في بيروت

وفي منطقة فردان في بيروت انطلقت مظاهرة أخرى يتقدمها سيدات حملن لافتة كبيرة كتب عليها «لا ثقة لحكومة التكنو – محاصصة»، وتوجهت إلى وزارة الداخلية في الصنائع، ومن ثم إلى المجلس محيط المجلس النيابي.

وحمل المتظاهرون في كافة المظاهرات الأعلام اللبنانية ولافتات نددت بالحكومة ونادوا «ثورة ثورة». وأعلنوا أنهم لا يثقون بهذه الحكومة باعتبار أنها نسخة مقنعة عن الحكومة السابقة، وهي حكومة محاصصة.

يذكر أن المظاهرات الاحتجاجية في لبنان كانت قد بدأت في 17 أكتوبر الماضي في وسط بيروت عقب قرار اتخذته الحكومة بفرض ضريبة على تطبيق «واتس آب» وسرعان ما انتقلت المظاهرات لتعم كافة المناطق اللبنانية.

ويطالب المحتجون بتشكيل حكومة تكنوقراط إنقاذية وإجراء انتخابات نيابية مبكرة وخفض سن الاقتراع إلى 18 عاما ومعالجة الأوضاع الاقتصادية واسترداد الأموال المنهوبة ومحاسبة الفاسدين. ويؤكدون على استمرار تحركهم حتى تحقيق المطالب.

وبعد 13 يوماً من الاحتجاجات الشعبية، أعلن رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري استقالة حكومته في 29 أكتوبر الماضي «تجاوباً مع إرادة الكثير من اللبنانيين الذين نزلوا إلى الساحات ليطالبوا بالتغيير».

وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة حسان دياب في 21 يناير الحالي خلفا لحكومة الحريري السابقة.